استشهاد ابن الصايغ(ت730هـ) باللغات على الأدوات والبحوث النحوية في كتابه اللمحة في شرح الملحة

*أ.د. غياث بابو
* د. سميرة موسى
* منير خلف

الملخص

نحاول في هذا البحث أن ندرس استشهاد ابن الصّايغ باللغات على ظواهر نحوية في البحوث والأدوات، وقد أكثر من الاستشهاد باللغات لتثبيت قاعدة نحوية على مذهب النحاة ، فقد وجدناه يخرّج بعض ما وقف عنده على لغات العربية، فنراه تارة يعزو اللغة، وتارة أخرى يتركها دون عزوٍ، وحاولنا قدر الإمكان عزو اللغات إلى أصحابها العرب، وما لم نستطع عزوه؛ لأنّ النحاة كانوا يكتفون بقولهم قالت العرب. وهذه اللغات جاءت عن العرب الفصحاء الذين يحتج بلغتهم؛ في ظواهر نحوية ولغوية وصرفية وقراءات حاولنا دراستها دراسة علمية وافية،غير أنّ بعضها كان ضعيفاً في الاستعمال لم يأتِ إلاّ ببضعة أبيات لا يمكن أن يعتدّ بها، وجعلها قاعدة عامة، واللغات القليلة النادرة في رأينا تثري قواعد العربية لتتفرع منها قواعد فرعية يمكن أن تضاف إلى قواعد العربية.

كلمات مفتاحية : اللمحة ، الملحة ، ابن الصايغ ، النحو ، اللغات .

*أستاذ في قسم اللغة العربية، جامعة تشرين، اللاذقية ، سورية.
*مدرسة في قسم اللغة العربية، جامعة تشرين، اللاذقية ، سورية.
* طالب دكتوراه ، جامعة تشرين ، اللاذقية ، سورية .

مقدمة :

بين اللغويون أن الكلام المحتج به لإثبات صحة قاعدة ، أو استعمال كلمة، أو تركيب ؛ هو: " ما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم ". [1]

ويدل ذلك على أن هناك كلاماً غير فصيح ، صدر عن عرب غير موثوق بعربيتهم ، فلا يحتج به ، وهذا ما دفعهم إلى ذكر بعض القبائل الفصيحة التي نُقلت عنها العربيّة ، إذ كان مقياس الفصاحة عندهم بعد القبيلة عن الأمم المجاورة ، وعدم اختلاطها بهم ، وكونها وسط الصحراء : " فكانت قريش أجود العرب انتقاء للأفصح من الألفاظ ، وأحسنها مسموعاً ، والذين عنهم نُقلِت اللغة العربية : قيس ، وتميم ، وأسد ؛ فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ... ثم هُذيل ، وبعض كنانة وبعض الطائيين .. [2]

عقد ابن جني في الخصائص باباً عُنون بـ: اختلاف اللغات وكلها حجّة، وذهب إلى أن سعة القياس تبيح لهم ذلك : " ألا ترى أنَّ لغة التميميين في ترك إعمال : ما ، يقبلها القياس، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك ... وليس لك أن ترد ،إحدى اللغتين بصاحبتها، لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها ، لكن غاية مالك أن تتخير إحداهما فتقويها على أختها " [3] . ثم بيَّن أن استعمال لغة أضعف من أختها في شعرٍ وسجع جائز: " فأمَّا إن احتاج إلى ذلك في شعر أو سجعٍ فإنه مقبول منه ، غير منعيٍّ عليه " [4] .

أمّا احتجاجُ ابن الصايغ باللغات ، فقد وجدناه يخرّج بعض ما وقف عنده على لغات العربية، فنراه تارة يعزو اللغة ، وتارة أخرى يتركها دون عزوٍ .

من خلال المادة العلمية للغات التي استشهد بها ابن الصايغ نجد أنه قد استقى مادته من مصادر لغوية متعددة تعدّ أسّ الاستشهاد باللغات ، ككتب النحاة من مثل سيبويه والفراء والكسائي وابن السراج وغيرهم كابن الناظم والحريري صاحب الملحة، وإنْ لم يصرّح باسمهم على نحو مباشر :

1 ـ سيبويه :

لقد عاد ابن الصايغ إلى كتاب سيبويه ونقل منه كثيراً من الظواهر النحوية مستدلاً عليها من خلال لغات العرب، ومن هذه الظواهر: الترخيم، فهو خاصّ بالنداء بحذف حرف من آخر الاسم في النداء، وقد جاءت بعد الشواهد من الشعر العربي الفصيح بحذف حرف من الاسم في غير النداء، وهو لغة لبعض العرب، فقد أجاز سيبويه أن يكون الترخيم في غير النداء على لغة من لا ينتظر بإجماع؛ أمّا على لغة من ينتظر، فأجازه

[1] الاقتراح، السيوطي : 19 ،

[2] المصدر نفسه : 19 .

[3] الخصائص، ابن جني : 10/2 .

[4] المصدر نفسه : 10/3، 12 .

سيبويه، ومنعه أبو العباس المبرّد ، وقد استشهد سيبويه على ذلك بعدّة شواهد من الشعر العربي الفصيح تدلّ على حذف آخر الاسم في غير النّداء لغير موجِب؛ وخصّ ذلك في الضرورة ، كقولُ امرئ القيس:[1]

لَنِعْمَ الْفَتَى تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيْفُ بْنُ مَالِ لَيْلَةَ الجُوعِ وَالخَصَرْ

وقد حذف الحرف الأخير من (مالِك) ترخيماً في غير النداء ؛ وهذا خاصّ بالضرورة.

وهذا الشاهد يدلّ على جواز ترخيم الاسم في غير النداء، وهو مرويٌّ في الديوان كرواية النحاة.

وأجاز سيبويه ذلك على نيّة المحذوف[2]، ومن شواهده على حذف الحرف في غير النداء قول الشاعر :[3]

أَلاَ أَضْحَتْ حِبَالُكُمْ رِمَامًا وَأَضْحَتْ مِنْكَ شَاسِعَةً أُمَامَا

والشّاهدُ فيه: (أماما) حيث رخّم (أُمامةُ) في غير النّداء للضّرورة، وترك الميم على لفظها مفتوحة على لغة من ينتظر؛ وهي في موضع رفع؛ لأنه علم اسم (أضحى) ، وقد وجدنا رواية الديوان على خلاف رواية النحاة، وهذا يعني أنّ النحاة ربّما غيّروا في الشاهد كي يتوافق مع قواعدهم وأقيستهم، وروايته في الديوان هي : [4]

أَصْبَحَ حَبلُ وصْلكمُ رِمَامَا وَمَا عَهْدٌ كَعَهْدِكِ، يَا أُمَامَا

وعلى هذه الرواية يصبح(أُمامَا) اسماً منادى مرخماً على وفق قواعد النحاة ، أو أنه قلب التاء ألفاً لمناسبة حرف الروي. ومنع المبرّد الترخيم في غير النداء، [5] وأنشد قول جرير:

..... وَلاَ عَهْدٌ كَعَهْدِكِ يَا أُمَامَا

وهي رواية الديوان الأصلية ، فيكون رأي المبرد قريباً من الصواب لجواز الترخيم في النداء. ومنعه في غير النداء.

وقال المغيرة بن حبناء الحنظلي من أصحاب المهلب :[6]

إِنَّ ابْنَ حَارِثَ إِنْ أَشْتَقْ لِرُؤْيَتِهِ أَوْ أَمْتَدِحْهُ فَكُلُّ النَّاسِ قَدْ عَلِمُوا

أراد: (حارِثة)؛ إذ إنّه رخّم (حارثة) وتركه على لفظه مفتوحًا كما كان قبل التّرخيم، وذلك في غير النّداء ضرورة. وكذلك خالف المبرد رواية النحاة، برواية:[7]

إِنَّ المُهَلّبَ إِنْ أَشْتَقْ لِرُؤْيَتِهِ أَوْ أَمْتَدِحْهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا

ورأى ابن الصايغ أنّ كلتا الرّوايتين لا تقدح إحداهما في الأُخرى.[8] ومذهب البصريين في عدم جوازه ؛ ومنه قول المتنبي : [1]

---

[1] انظر: ديوانه: 142،الكتاب: 254/2، وابن النّاظم:602، وابن عقيل :270/2.

[2] انظر: الكتاب، سيبويه: 269/2 .

[3] يعزى هذا الشاهد إلى جرير. يُنظر: الكتاب، سيبويه: 270/2، ونوادر أبي زيد :31، وأمالي ابن الشّجريّ، ابن الشجري: 317/2.

[4] شرح ديوانه : 378 .

[5] انظر: أمالي ابن الشّجريّ، ابن الشجري: 317/2، وابن النّاظم: 603، وأوضح المسالك: 110/3.

[6] انظر :الكتاب، سيبويه : 272/2، والأُصول، ابن السراج: 458/3، والإنصاف، أبو البركات الأنباري: 354/1.

[7] الكامل في اللغة والأدب، المبرد، محمد بن يزيد : 3 / 293.

[8] اللمحة في شرح الملحة، ابن الصايغ : 2/ 648 ـ 649 .

مَهْلاً أَلاْ لِلّهِ مَا صَنَعَ القَنَا في عَمْرو حَابِ وضَبَّةَ الأَغْتَامِ

أراد : عمرو بن حابس؛ فرخّم المضاف إليه، مع عدم جوازه ؛ لأن الترخيم حذف يلحق أواخر الأسماء في النداء تخفيفاً ، ونقل عن الكوفيين إجازته في غير النداء ؛ وأنهم انشدوا : [2]

أَبَا عُرْوَ لا تَبْعُدْ وكُلُّ ابْنِ حُرَّة سَيَدْعُوهُ داعي مَوْتِهِ فَيُجِيْبُ

وعن البصريين أنهم أنكروا هذه الرواية ؛ وأنشدوا : أيَا عروَ.

فرواية سيبويه شاهد على التّرخيم في غير النداء ضرورة على لغة من ينتظر. وتكونُ رواية المبرّد شاهدًا على ترخيم المنادى، لا على التّرخيم للضّرورة.

وقد ذهب الأعلم مذهب سيبويه في جواز الترخيم في غير النداء ضرورة ، بقوله: "وسيبويه أوثقُ من أن يُتَّهم فيما رواه".[3]

2 ـ الفراء والكسائي :

لقد ذكر ابن الصايغ اسم علمين من أعلام الكوفة هما الفراء والكسائي، وذلك في مسألة نصب الأداة (ليت) للاسمين، بقوله :" و(ليت) معناه: التّمنّي؛ وهو طلب ما لا طمعَ فيه؛ كقولك: (ليت الشّباب يعودُ) ؛ وقد يُنصب بعدها الاسمان؛ وفي نصبهما ثلاثةُ أقوالٍ:

1 ـ عند بعضِهم : أنّه يحذف الخبر؛ كقول الرّاجز : [4] يا لَيْتَ أَيامَ الصِّبا رَوَاجِعا

2ـ قول الفرّاء [5]: إنّ الاسمين منصوبان بـ (ليت) ؛ لأنّها بمنزلة (تمنيّت).

3ـ قول الكسائيّ[6]: إنّه على تقدير (كان) ؛ لكثرة استعمالها معها، كقوله تعالى: {يَا لَيْتَنِي كُنْتُ تُرَابا} (النبأ :40)، وقوله تعالى: {يَا لَيْتَهَا كَانَتِ الْقَاضِيَةَ}(الحاقة:27) [7].

والشّاهدُ فيه نصبُ (ليت) للجزأين على لغة بعض العرب. والبصريّون يقدّرون خبر (ليت) محذوفاً و (رواجعا) حالاً من ضميره، والتّقدير: يا ليت أيّام الصِّبا لنا رواجعا.

غير أنّ جمهور البصريّين لا يرون أنّ (ليت) تنصب الجزأين؛ ويؤوّلون ما ورد من ذلك – كالبيت الّذي أورده ابن الصايغ على أنّه حال، والخبر محذوف، والتّقدير: يا ليت أيّام الصِّبا رواجعا لنا، أو أقبلت رواجعا؛ فـ (رواجعا) حالٌ من ضمير هذا الخبر المحذوف.[8]

---

[1] معجز أحمد، المعري : 523/3 ، التبيان، العكبري : 11/4-12 .

[2] أنشده الفراء بلا عزوٍ، وكذا في كتب النحويين ، معاني القرآن للفراء : 187/1 ، أمالي ابن الشجري : 195/1 ، الإنصاف : 348/1 ، شرح المفصّل : 20/2 ، شرح الرضي : 394/1 ، الخزانة: 297/2 .

[3] يُنظر: نوادر أبي زيد :31، الكتاب: 142/2، وضرائر الشّعر: 138، وابن النّاظم: 603.

[4] هذا بيتٌ من الرّجز المشطور، وهو للعجّاج كما ذكر ابن سلاّم في طبقات فحول الشّعراء: 78/1، وذكر ابن يعيش في شرح المفصّل أنه لرؤبة بن العجّاج: 104/1. و هو في ملحق ديوان العجّاج: 306/2.

[5] معاني القرآن، الفراء : 352/2.

[6] يُنظر: شرح المفصّل: 48/8، وشرح التّسهيل: 10/2، وشرح الرّضيّ: 347/2، والمغني: 376.

[7] اللمحة في شرح الملحة، ابن الصايغ : 540/2 .

[8] يُنظر: شرح المفصّل: 84/8، ورصف المباني: 366، والمغني: 376، والهمع: 157/2.

وجاء في لسان العرب :" وحكى النحويون أن بعض العرب يستعملها بمنزلة وجدت، فيعديها إلى مفعولين ويجريها مجرى الأفعال ؛ فيقول : ليت زيداً شاخصاً، فيكون البيت على هذه اللغة"[1].

ثانياً ـ الظواهر النحوية في اللغات :

أوّلاً ـ الأدوات وحروف المعاني :

أ ـ (ما) العاملة عمل (ليس) :

تعمل (ما) عمل (ليس) عند النحاة بشروط،[2]، وأهملها بنو تميم، وهو القياس؛ لعدم اختصاصها بالأسماء[3]، وقد نقل ابن الصايغ عمل (ما) عمل (ليس) وشروطها في أثناء شرحه الملحة .

1 ـ عمل (ما) عمل (ليس) :

أوضح ابن الصايغ أنّ(ما) في لغة أهل الحجاز تعمل عمل (ليس) فترفع الاسم، وتنصب الخبر، بشروط، هي : إذا كان الخبر مؤخّرًا منفيًّا؛ لأنّهم شبّهوها بـ (ليس) ، نحو قوله تعالى: {مَا هَذَا بَشَرًا} (يوسف:31)، وقولُه تعالى: {مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ}(المجادلة: 2) .

وفي لغة بني تميم لا تعمل شيئًا، فيرفع ما بعدها بالابتداء والخبر؛ فهي عندهم كحروف الاستفهام الدّاخلة على الاسم والفعل ؛ فليس عملها في أحدهما بأولى من الآخر.

2 ـ ومن شرط إعمالها: فقدان الزّيادة ، وبقاء النّفي ؛ فإن وُجدت قبل (إنْ) ، كقول الشّاعر :[4]

بَنِي غُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمُ ذَهَبٌ وَلاَ صَرِيفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمُ خَزَفُ

والشّاهدُ فيه:(ما إنْ أنتم ذهب) حيث زيدت (إنْ) بعد (ما) فبطل عملها. بطل العمل لضعف شبهها بـ (ليس).

وعلى مذهب الكوفيين الإعمال على الرّغم من زيادة (ما) بعدها، أنشد ثعلب على النصب :

بَني غُدَانَة ما إنْ أنْتُمُ ذَهَباً ولا صَرِيْفاً ولكنْ أُنتُمُ خَزَفُ[5]

3ـ متى انتقض النّفي بحرف الاستثناء ، نحو قوله تعالى: {وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ}(آل عمران:144)؛ بطل عملها لبُطلان معناها.

4 ـ ولا يجوز تقديم معمول خبرها على اسمها إلاّ إذا كان ظرفًا.

2 ـ العلة : وشَبَهُها بـ(ليس) من ثلاثة أوجُهٍ؛ هي: دخولها على المبتدأ والخبر، وكونها للنّفي، وكون النّفي نفي حالٍ.[6] .

2 ـ تخفيف (قطُّ):

---

[1] لسان العرب ، ابن منظور ، مادة : (ليت) .

[2] ينظر: الكتاب: 57/1، 59، 71–72، 316/2، 153/3، ابن يعيش: 1/ 108 – 109 ، 114/2 ، التسهيل : 56 ، شرح الرضي : 184/2 – 190 ، الرصف : 310 –311، الجنى: 322 –328.

[3] انظر : شرح الاشموني لألفيه ابن مالك ، الأُشْمُوني : 1 / 254.

[4] بلا عزوٍ في : ابن النّاظم: 145، واللّسان : (صرف) 190/9، والجنى الدّاني: 328، والخزانة: 119/4.

[5] انظر : مجالس ثعلب :2/ 741 ، العباب الزاخر ، الصغاني : 1/ 397.

[6] اللمحة في شرح الملحة، ابن الصايغ : 2/ 587 .

قال ابن الصايغ :(قَطّ) و(عَوْضُ) معًا: هما لزمانيّ الماضي والاستقبال على سبيل الاستغراق؛ تقول: (ما رأيتُه قَطّ) ، و(لا أفعَلُه عَوْض) ؛ ولا يُستعملان إلاّ في النّفي. وحُكي (قُطُّ) بضمّ القاف، و(قَطُ) بتخفيف الطّاء .[1]

وأفصح لغات هذه الكلمة فتح القاف وتشديد الطّاء مع الضّمّ. وقد تُكسر على أصل التقاء السّاكنَيْن. وقد تتبع قافُه طاءَهُ في الضّمّ. وقد تُخفَّف طاؤه، مع ضمِّها أو إسكانِها.[2]

وقَطُّ معناها الزمانُ، يقال ما رأيته قَطُّ. ورأي الكسائي أنّ أصلها (قَطُطُ) بضمتين، فلمَّا سُكِّنَ الحرف الثاني للإدغام، جعل الآخر متحرّكا إلى إعرابه. ومنهم من يقول: قُطُّ يُتْبِعُ الضمةَ الضمةَ، مثل: مُدُّ يا هذا. ومنهم من يقول: قَطُ مخفَّفةً، يجعله أداةً ثم يبنيه على أصله، ويضم آخره بالضمة التي في المشددة. ومنهم من يُتبع الضمةَ الضمةَ في المخفَّفة أيضاً، ويقول: قُطُ، كقولهم: لم أره مُذْ يومانِ، وهي قليلة.[3] وحكى ابن الأَعرابي: ما رأَيته قَطِّ، مكسورة مشددة.[4]

3 ـ (لعلّ) :

1 ـ اللغات في (لعلّ):

ذهب ابن الصايغ إلى أنّ (لعلّ) حرف اختلف النحاة فيه، والأصح أنّه حرف بسيط لا مركّب، في قوله: (لَعَلَّ) مختَلَفٌ فيه، والصّحيح إفرادُه ؛ وفيه لُغات [5]؛ وهي: (لَعَلَّ) و (عَلَّ) و (لَعَنَّ) و(عَنَّ) و(لأنّ) و (أَنّ)، ومعناه: التّوقُّع لمرجوّ، أو مخوفٍ من الطّمع والإشفاق.[6] وهذا يعني أنّ ابن الصايغ يوافق البصريين في أنّ (لعلّ) حرف بسيط غير مركب من اللام و(علّ) على رأي الكوفيين.

وقد أحصى بهاء الدين العاملي لـ(لعلّ) لغات متعددة ؛ إذ قال: لعل كلمة ترج، وفيها لغات: لعلّ، وعلّ، ولعنّ وعنّ بالنون، ولأنّ بفتح اللام، وأنّ، ورعنّ، ورغنّ بالغين المعجمة، ولغنّ باللام، والغين المعجمة، ولعلت بزيادة التا في آخر (لعل)، وقال الصفدي: (لعلّ) تكون حرف جر في لغة بني عقيل، كما تكون (متى) حرف جر في لغة بني هذيل.[7]

وفي زيادة اللام في (لعلّ) خلاف ، ذهب البصريّون إلى أنّ (لَعَلّ) مركّبة من (عَلّ) واللاّم الزّائدة؛ وقيل: من لام الابتداء. وذهب الكوفيّون إلى أنّ (لَعَلّ) بسيطة، ولامُها أصل. وقال ابن الأنباريّ مرجّحا: والصّحيح في هذه المسألة ما ذهب إليه الكوفيّون. وهو ما رجّحه الشّارح ابن الصايغ .[8]

---

[1] المصدر نفسه : 904/2 .

[2] المغني: 233. الصّحاح (قطط) 1153/3، ودرّة الغوّاص 16، 17، وشرح المفصّل 108/4.

[3] الصحاح تاج اللغة، وصحاح العربية المؤلف : الجوهري، أبو نصر : 3 / 1153 .

[4] لسان العرب ، ابن منظور: مادة (قطط) .

[5] تُنظر هذه اللّغات : معاني الحروف للرّمّانيّ :124، وشرح المفصّل، ابن يعيش: 87/8، وشرح الرّضيّ: 361/2، والجنى الدّاني، المرادي: 582.

[6] اللمحة في شرح الملحة، ابن الصايغ : 537/2 .

[7] الكشكول، محمد بن حسين بن عبد الصمد الحارثي العاملي الهمذاني : 1/ 325 .

[8] تُنظر هذه المسألة: المقتضب: 73/3، والإنصاف :218/1، وشرح المفصّل: 87/8.

2 ـ الجر (بلعلّ) :

ذهب ابن الصايغ إلى أنّه يجرّ بـ(لعلّ) في الشعر ؛ ومنه قولُ الشّاعر:[1]

..... لَعَلَّ أَبِي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ[2]

والشّاهدُ فيه: (لعلّ أبي المغوار) حيث جرّ ب (لعلّ) لفظ (أبي) على لغة عُقَيْلٍ فـ(لعلّ) حرف جر شبيه بالزائد، و(أبى المغوار)، مجرور لفظاً مرفوع محلاً : مبتدأ و (قريب)، خبر(لعلّ) و دخل(لعلّ) على المبتدأ، كالباء في (بحسبك درهم).[3]

ويروى: (لعلّ أبا المغوار) ولا شاهد فيه على هذه الرّواية. والجرّ بـ(لعلّ) ثابت بالنقل عن علماء العربية بصريهم وكوفييهم ، فقد نقل أبو زيد،[4] والفراء، والأخفش، وغيرهم من الأئمة الجر بها.

وأنكر بعضهم هذه اللغة، وتأول قول الشاعر(لعلّ أبي المغوار منك قريب) : على أنّ(لعلّ) في البيت مخففة، واسمها ضمير الشأن، واللام المفتوحة لام الجر، و(أبي المغوار منك قريب) جملة في موضع خبرها. ورُدّ بأنّ هذا الوجه ضعيف، من أوجه: أحدها: أن تخفيف (لعلّ) لم يسمع في هذا البيت. والثاني: أنها لا تعمل في ضمير الشأن. والثالث: أن فتح لام الجر مع الظاهر شاذ. ونقل بعضهم هذا التخريج عن الفارسي، على رواية من كسر لام (لعل) فلا يلزمه الاعتراض الثالث.[5]

4 ـ نصب (ليت) للاسمين :

و(ليت) معناه: التّمنّي؛ وهو طلب ما لا طمعَ فيه؛ كقولك: (ليت الشّبابَ يعودُ) ؛ وقد ينصب بعدها الاسمان؛ وفي نصبهما ثلاثةُ أقوالٍ:

الأول: أنّ الخبر محذوف كقول الرّاجز: [6] يا لَيْتَ أَيامَ الصِّبا رَوَاجِعا

والشّاهدُ فيه نصبُ (ليت) للجزأين على لغة بعض العرب. والبصريّون يقدّرون خبر(ليت) محذوفا و(رواجعاً) حال من ضميره، والتّقدير: يا ليتَ أيّامَ الصِّبا لنا رواجعا.

الثاني : قول الفرّاء [7]: إنّ الاسمين منصوبان بـ (ليت) ؛ لأنّها بمنزلة (تمنيّت).

الثالث: قول الكسائيّ[1] إنّه على تقدير (كان) ؛ لكثرة استعمالها معها، كقوله تعالى: {يَا لَيْتَنِي كُنْتُ تُرَابا} ، وقوله تعالى: {يَا لَيْتَهَا كَانَتِ الْقَاضِيَةَ}.[2]

---

[1] هذا عجز بيتٍ لكعب بن سعد الغنويّ، ويُنسب لسهم الغنويّ.، صدره : فَقُلْتُ: ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً

يُنظر : نوادر أبي زيد: 37، والأصمعيّات : 96، وأمالي ابن الشّجريّ: 361/1، ورصف المباني: 436.

[2] اللمحة في شرح الملحة، ابن الصايغ : 2/ 538 .

[3] انظر : شرح ابن عقيل ، ابن عقيل :4/2.

[4] انظر : لسان العرب، ابن منظور: مادة (علل) .

[5] الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي : 585 .

[6] للعجّاج كما ذكر الجمحيّ في طبقات فحول الشّعراء : 78/1، وهو في ملحق ديوانه :306/2. وذكر ابن يعيش أنه لرؤبة بن العجّاج: 104/1. انظر: الكتاب: 142/2، وشرح المفصّل: 103/1، 104، 84/8.

[7] معاني القرآن 352/2.

ومذهب البصريّين أنّ (ليت) لا تنصب الاسمين؛ ويؤوّلون ما ورد من ذلك – كالبيت الّذي أورده الشّارح ابن الصايغ – على أنّه حال والخبر محذوف، والتّقدير: يا ليت أيّام الصِّبا رواجعا لنا، أو أقبلت رواجعا؛ فـ (رواجعا) حالٌ من ضمير هذا الخبر المحذوف.[3]

وذهب جماعة من العلماء– منهم ابن سيده– أنهم حكوا أن قوماً من العرب ينصبون بـ(إن وأخواتها) الاسم و الخبر جميعاً، وزعم ابن سلام أن لغة جماعة من تميم– هم قوم رؤبة بن العجاج– نصب الجزأين بـ(إن) و أخواتها، ونسب ذلك أبو حنيفة الدينوري إلى تميم عامة.[4]

6 ـ النصب بـ(لدن) :

رأى ابن الصايغ أنّ الأداة (لدن) يأتي بعدها اسم منصوب على لغة بعض العرب، وهو خبر لـ(كان) المحذوفة، موافقاً رأي المدرستين البصرية والكوفية، بقوله : فمن الظّروف: (لَدُنْ) ، وهو بمنزلة (عند)، وهو مع الظّاهر آخره ألفٌ (لدى)، ومع المضمَر ينقلب ياءً؛ تقول: (لدى زيد ولديك) ؛ فإذا استقبلها الألف واللاّم تسقط نُونها، كقولك: (لدى الرّجل)؛ [5]ومن العرب مَن ينصب بها وتكون بمعنى (مُنْذُ) ؛ تقول: (ما رأيته من لَدُنْ غُدْوَةً) ، قال أبو سفيان بن حَرْبٍ:[6]

وَمَا زَالَ مُهْرِي مَزْجَرَ الكَلْبِ مِنْهُمُ لَدُنْ غُدْوَةً حَتَّى دَنَتْ لِغُرُوبِ [7].

والشّاهد في هذا البيت : (لدن غدوةً) حيث جاءت (لدن) بمعنى (مُنْذُ) أي: مُنْذُ غدوة.

ورأي ابن الصايغ أن الاسم بعد (لدن) قد يأتي منصوباً على إحدى لغات العرب ، وقد حكى أَبو عمرو عن أَحمد بن يحيى والمبرّد أَنّهما قالا: العرب تقول لَدُنْ غُدْوَةٌ ولَدُنْ غُدْوَةً ولَدُنْ غُدْوَةٍ، فمن رفع أَراد: لَدُنْ كانت غُدْوةٌ، على أنها فاعل لـ(كان) التامة ،ومن نصب على أنّها خبراً لـ(كان) المحذوفة مع اسمها، وهو مذهب سيبويه[8]، أَراد: لَدُنْ كان الوقتُ غُدْوةً، ومن خفض ، أراد بـ(لدن) من عِنْد غُدْوةِ. وقال ابنُ كيسانَ: لَدُنْ حرف يَخْفِضُ، وربما نُصِبَ بها. قال: وحكى البصريون أَنها تنصب غُدْوة خاصّةً من بين الكلام ؛ وأَنشدوا:[9]

ما زالَ مُهْري مَزْجَرَ الكلبِ منهمُ لَدُنْ غُدْوَةً حتى دَنَتْ لغُروبِ

---

[1] يُنظر: شرح المفصّل: 48/8، وشرح الرّضيّ 347/2، والارتشاف: 131/2، والمغني: 376.

[2] اللمحة في شرح الملحة : 2/ 540 .

[3] يُنظر: شرح المفصّل: 84/8، وشرح الرّضيّ :347/2، ورصف المباني: 366، والجنى الدّاني: 393، 394.

[4] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ،ابن عقيل : 348/1.

[5] يُنظر: الكتاب: 58/1، 210، 119/3، والتّصريح: 45/2.

[6] انظر: حُروف المعاني، الزجاج : ٢٦، وابن عقيل: ٦٥/٢، ٤٦/٢، والهمع: ٢١٨/٣.

[7] اللمحة في شرح الملحة : 1/ 281 .

[8] انظر: الكتاب، سيبويه : 1/ 265 .

[9] بلا عزوٍ في شرح ابن عقيل : 68/2 .

والشاهد في هذا البيت نصب (غدوةً) على التمييز، ونصبها نادر في القياس، وهذا رأي ابن مالك، [1] وأَجاز الفراء في (غُدْوةٍ) الرفع والنصب والخفض؛ قال ابن كيسانَ؛ من خفض بها أَجراها مُجْرَى (من وعن)، ومن رفع أَجراها مُجْرى (مذ)، ومن نصب، جعلها وقتاً، وجعل ما بعدها ترجمة عنها؛ وإن شئت أَضمرت كان كما قال:[2]

مُذْ لَدُ شَوْلاً وإلى إِتْلائِها

أَراد: أَنْ كانتْ شَوْلاً.

أمّا اللغات في (لدن) فقد ذكر أَبو علي في (لَدُنْ) بالنون أَربع لغات: لَدُنْ ولَدْنٌ، بإِسكان الدال، حذف الضمة منها كحذفها من عَضُد، ولُدْنُ بإِلقاء ضمة الدال على اللام، ولَدَنْ بحذف الضمة من الدال، فلما التقى ساكنان فتحت الدال لالتقاء الساكنين، ولم يذكر أَبو علي تحريك النون بكسر ولا فتح فيمن أَسكن الدال، قال: وينبغي أَن تكون مكسورة، قال: وكذا حكاها الحَوْفيُّ لَدْنِ، والقياس يوجب أَن تكون لَدْنِ، ولَدْنِ .[3]

7 ـ اللغات في (ربّ) :

ذكر ابن الصايغ أن لـ(ربّ) لغات عند وقوفه عند (ربَّ) بقوله: "(رُبَّ) مضمومة الرّاء مشدّدة الباء، أو مخفّفة؛ و(رُبَّتَ) بإلحاق التّاء مشدّدة أو مخفّفة، كقول الشّاعر :[4]

وَرُبَّتَ سَائِلٍ عَنِّي حَفِيَّ أَغَارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَنْ تَغَارَا

وقد تدخُل (ما) الكافّة بعد التّاء، فلا تمنعها عن العمل، كقول الشّاعر :[5]

مَاوِيَّ يَا رُبَّتَمَا غَارَةٍ شَعْوَاءَ كَاللّذعَةِ بِالْمِيْسَمِ [6]

والشّاهد فيه: (رُبَّتَمَا غارةٍ) حيث دخلت (ما) الزّائدة على (رُبَّتَ) فلم تكفّها عن العمل.

لقد أحصى ابن هشام الأنصاري والمرادي لـ(ربّ) سبع عشرة لغة ، وهي: (رُبَّ)(رَبَّ) (رُبَ) (رَبَ) بضم الراء، وفتحها، كلاهما مع تخفيف الباء، وتشديدها، مفتوحة، فهذه أربع. و(ربت) بالأوجه الأربعة مع تاء التأنيث الساكنة، و(ربت) بالأوجه الأربعة، مع تاء التأنيث المتحركة. و(رُبْ)(رَبْ) بضم الراء، وفتحها، مع إسكان الباء. و(رب) بضم الراء والباء معاً، مشددة، ومخففة. وربتا.[7]

8 ـ زيادة الألف في (تلك) :

أوضح ابن الصّايغ أنّ الألف تزاد في اسم الإشارة(تلك) كقول الشاعر :[8]

إِلَى الجُودِيِّ حَتَّى صَارَ حِجْرًا وَحَانَ لِتَالِكَ الغُمَرِ انْحِسَارُ

---

[1] انظر : شرح ابن عقيل : 68/2 .

[2] بلا عزو في الكتاب : 1/ 264 .

[3] لسان العرب، ابن منظور : مادة (لدن) .

[4] يعزى هذا الشاهد إلى ابن أحمر الباهليّ. يُنظر: الأزهيّة : 262.

[5] وهو لِضَمْرَةَ بْنِ ضَمْرَةَ النَّهْشَلِيّ . انظر: نوادر أبي زيد: 55، والأزهيّة: 262، وشرح المفصّل: 31/8.

[6] اللمحة في شرح الملحة : 1/ 260.

[7] انظر : مغني اللبيب ، ابن هشام : 184. الجنى الداني ، المرادي : 448 .

[8] هذا بيتٌ للقُطاميّ في ديوانه : 144 . وانظر الشاهد : الصّحاح :(تا) : 2548/6، واللّسان: (تا،غمر).

وقد زاد (ألِفا) في (تِلْكَ)[1]. والشاهد فيه (لِتالك) حيثُ زاد (ألِفًا) في (تِلْكَ) للضّرورة الشّعريّة. وفي معاجم العربية أنّ زيادة الألف ههنا هي لغة من لغات العرب ، وهي لغة قبيحة، قال الزبيدي: " وتالك: لغة في تلك؛ وأنشد ابن السكيت للقطامي يصف سفينة نوح، عليه السلام البيت السابق، وهي أقبح اللغات.[2]

17 ـ تخفيف (كأيّن) :

أوضح ابن الصايغ أنَّ (كَأَيِّن) فيها لغات عند وقوفه على (كَمْ) التي هي اسم يُستفهم به عن عدد مجهول، وتكون خبريّة تَجُرُّ، وتكون (كَأَيَّن) بمعناها، نحو: {وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا} أي: وكم من قرية. وفيها لغتان [3]: التّشديد، والتّخفيف؛ ومن التخفيف قول الشّاعر:[4]

وَكَائِنْ بِالأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ .....

فهذه لم يبق عنها سؤال؛ لبنائها على السّكون.[5]

والشّاهدُ فيه: (وكائن بالأَباطح) حيث جاءت (كَأَيِّنْ) على لغة التّخفيف.

وفيها خمسُ لغات: (كَأَيِّن) ، و(كَاءٍ) على وزن كَاعٍ، و(كَيْءٍ) على وزن كَيْعٍ، و(كَأيٍ) على وزن كَعْيٍ، و(كَإٍ) على وزن كَعٍ.

وقد اختلف في (كايّنْ) هل هي بسيطة أم مركبة؟ فقيل: إنّها مركبةٌ من كافِ التشبيه ومن(أيٍّ) المنونة[6]، و لذلك جاز الوقف عليها بالنون؛ لأن التنوين لما دخل في التركيب أشبه النون الأصلية،وكان مِنْ حقِّها على هذا أَنْ يُوقَفَ عليها بغير نونٍ؛ لأنَّ التنوين يُحْذَفُ وقفاً، إلا أنَّ الصحابة كتبتها: (كأيِّنْ) بثبوتِ النونِ، وَمِنْ ثَمَّ وَقَفَ عليهما جمهورُ القراء بالنون إتباعاً لرسم المصحف. ووقف أبو عمرو وسَوْرة بن مبارك عن الكسائي عليها(كأيٍّ) من غير نونٍ على القياس. وفيها خمس لغاتٌ:

<u>الأولى</u>: (كَأَيِّنْ) بالتشديد، وهي الأصل، وبها قرأ الجماعة إلاَّ ابنَ كثير. ومنه قول الشاعر:

كَأَيِّنْ في المعاشِر من أُناسٍ أخوهُمْ فوقَهم وهمُ كِرامُ

<u>الثانية:</u> (كائِنْ) بالتخفيف،بزنةِ (كاعِنْ) ، وبها قرأ ابن كثير وجماعةٌ،[7] وهي أكثرُ استعمالاً من(كَأَيِّن) ومنه قول الشاعر:[8]

وكائِنْ بالأباطحِ مِنْ صَديقٍ يَراني لو أُصِبْتُ هوَ المُصَابَا

---

[1] اللمحة في شرح الملحة : 790/2 .

[2] يُنظر: الصّحاح (تا): 2548/6، واللّسان: (تا،غمر) ، وتاجُ العروس: (غمر).

[3] يُنظر: المفصّل: 183: 263/1، وتوضيح المقاصد: 338/4، والأشمونيّ: 87/4.

[4] صدرُ بيتٍ لجرير في ديوانه : 244/1، عجزُه: يَرَانِي لَوْ أُصِبْتُ هُوَ المُصَابَا. يُنظر: أمالي ابن الشّجريّ 160/1، وشرح المفصّل: 110/3، 135/4، ورصف المباني: 209، 281، والمغني: 643.

[5] اللمحة في شرح الملحة : 2/ 893 .

[6] انظر : مغني اللبيب، ابن هشام : 246 .

[7] تفسير القرطبي ، القرطبي:٢٢٨/4 .

[8] لجرير في شرح ديوانه : 23 .

واختلفوا في توجيهِ هذه القراءة، فنُقل عن المبرد أنها اسم فاعل من: (كان يكون فهو كائن)، واستبعده مكي لوجود (مِنْ) بعده، ولبنائِه على السكون. وكذلك أبو البقاء؛ لأنه لو كان كذلك لكان مُعْرباً، ولم يكن فيه معنى التكثير. وقيل: هذه القراءةُ أصلُها(كأيِّنْ) كقراءة الجماعة إلا أنَّ الكلمةَ دخلها القلبُ فصارَتْ (كائِن) مثل (كاعِن) . على وزن (فاعل)، وأصله (كئ) فقلبت الياء ألفاً، كما قلبت في ييأس فقيل ياءس، والقلب في ذلك على لغة من يقلب حرف العلة الساكن المفتوح ما قبله ألفا، وهي لغة بلحارث بن كعب وخثعم وزبيد وقبائل من اليمن.[1]

اللغة الثالثة: (كَأْيِن) بياء خفيفةٍ بعد الهمزة على مثالِ: (كَعْيِن)، وبها قرأ ابن محيصن والأشهب العقيلي، ووجْهُها: أنَّ الأصلَ: (كَأَيِن) فَحُذِفَتْ الياء الثانيةٌ استثقالاً، فالتقى ساكنان: الياءُ والتنوينُ، فكُسِرت الياءُ لالتقاءِ الساكنين، ثم سَكَنَتِ الهمزةُ تخفيفاً لثقلِ الكلمةِ بالتركيبِ فصارَتْ كالكلمةِ الواحدةِ كما سَكَّنوا: (فهو) و (فهي) .

اللغة الرابعة: (كَيْئِن) بياء ساكنةٍ بعدَها همزةٌ مكسورةٌ، وهذه مقلوبُ القراءةِ التي قبلَها، وقرأ بها بعضُهم.

اللغةُ الخامسةُ: (كَئِنْ) على مثال (كَعٍ)، ونَقَلها الداني قراءةً عن ابن محيصن أيضاً. ومنه قول الشاعر:

كَئِنْ مِنْ صديقٍ خِلْتُه صادقَ الإخا أبانَ اختباري أنَّه لي مُداهِنُ

وفيها وجهان:

أحدُهما: أنه حَذَفَ الياءَيْن دفعةً واحدةً لامتزاجِ الكلمتين بالتركيبِ.

الثاني: أنّه حَذَفَ إحدى الياءَيْن على ما تقدَّم تقريرُه، ثم حَذَف الأخرى لالتقائِها ساكنةً مع التنوينِ، ووزنُه على هذا: (كَفٍ) لِحَذْفِ العينِ واللامِ منه.[2]

ثانياً ـ بحوث نحوية :

1 ـ فتح نون المثنّى :

أوضح ابن الصايغ أنّ نون المثنى تفتح في بعض لغات العرب حكايةً عن الفراء، ولَمَّا كان المثنّى مرفوعًا بقرار الألف، ثم دخل عليه عاملُ جرٍّ لمقتضى المعنى؛ فقلبت الألف ياءً للمناسبة، فلم يبق إلاَّ حمل النّصب على الرّفع أو على الجرّ؛ فكان حمله على الجرِّ أَوْلى لِمَا تقدَّم من المُمَاثَلةِ، فالياء: حَرْفُ الإعراب، وعلامةُ التّثنية، وعلامةُ الجرِّ أو النَّصْب، والنّون: دخلت المثنّى عِوَضًا من الحركات والتّنوين ،وكُسِرَتْ على الأصل في التقاء السّاكنَيْن، وحَكَى الفرّاءُ فتحها، وقال: هي لغة بعض العرب، وأَنْشَدَ:[3]

عَلَى أَحْوَذِيَّيْنَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً فَمَا هِيَ إلاَّ لَمْحَةٌ وَتَغِيْبُ [4]

والمقصود هنا ببعض العرب: بني أسد في نقل الفرّاء، وبني زياد بن فقعس في نقل الكسائيّ.[1] والشّاهد فيه: (على أَحْوَذِيَّيْنَ) فقد فتحت نون المثنّى على لغة بعض العرب، وليس الفتحُ هنا ضرورة؛ لأنّ الوزن لم ينكسر.[2]

---

[1] تفسير القرطبي ، القرطبي:٢٢٨/4 .

[2] انظر : الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي : 425/3. والأشمونيّ: 87/4.

[3] لحميد بن ثور في ديوانه: ص55؛ وأُنظر: شرح المفصّل: 141/4، شرح ابن عقيل : 1/ 70.

[4] اللمحة في شرح الملحة : 1/ 189 .

وحق نون المثنى وما لحق به في الإعراب أن تكون مكسورة على الأصل في التقاء الساكنين، لكن نون المثنى قد تجيء مفتوحة ، وهذه لغة كما صرّح ابن مالك ، ولهذا قال ابن مالك:[3]

ونونَ مجموعٍ وما به التحقْ فافتحْ وقلَّ مَنْ بكسرِهِ نَطَقْ

ونونَ ما ثُنّي والملحقِ بهْ بعكس ذلك استعملُوه فانتَبِهْ

2 ـ إعراب جمع المذكر السالم :

أوضح ابن الصّايغ أنَّه اختُلِفَ في إعراب المثنّى؛ فجعله بعضُهم [4] بالألِف في جميع أحواله، وعليه حمل بعضُهم قوله تعالى: {إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ} (طه :63)، ومنه قول المُتَلَمِّس:[5]

فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ رَأَى مَسَاغًا لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَا [6]

الشاهد: قوله: (لناباه) حيث أجرى المثنى مجرى الاسم المقصور، فجره بالكسرة مقدرة على الألف بدلاً من الياء. والأصل أن يقال:(لنابيه). وهذا دليل على أن بعض العرب يجعلون إعراب المثنى بالألف في جميع أحواله، وهي لغة بني الحارث بن كعب، وفي الديوان، والأصمعيات والحماسة البصريّة روي على الأصل في إعراب المثنى (لنابيه) :[7]

فأَطْرقَ إطْراقَ الشُجاعِ ولوْ يرَى مَساغاً لنابيْهِ الشُجاعُ لَصَمَّمَا

وعليه، لا شاهد. وعلى اللغتين لا ينكسر الوزن .

وَقَرَأَ الْمَدَنِيُّونَ وَالْكُوفِيُّونَ:(إِنَّ هَذَانِ لَساحِرانِ) فَوَافَقُوا الْمُصْحَفَ، وَخَالَفُوا الْإِعْرَابَ. وهي لُغَةُ بنى الحرث بْنِ كَعْبٍ وَزُبَيْدٍ وَخَثْعَمَ. وَكِنَانَةَ بْنِ زَيْدٍ، يجعلون رفع الاثنين ونصبه وخفضه بالألف، يَقُولُونَ: جَاءَ الزَّيْدَانِ وَرَأَيْتُ الزَّيْدَانِ وَمَرَرْتُ بِالزَّيْدَانِ، وَأَنْشَدَ الْفَرَّاءُ لِرَجُلٍ مِنْ بَنِي أَسَدٍ، قَالَ: وَمَا رَأَيْتُ أَفْصَحَ مِنْهُ:

فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ يَرَى مَسَاغًا لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَا

وَيَقُولُونَ: كَسَرْتُ يَدَاهُ وَرَكِبْتُ عَلَاهُ، بمعنى يديه وعليه، قال شاعرهم:

تَزَوَّدَ مِنَّا بَيْنَ أُذْنَاهُ ضَرْبَةً دَعَتْهُ إِلَى هابي التراب عقيم [8]

فالمثنى وما ألحق به لغة أخرى، وهي لزوم الألف رفعاً ونصباً وجراً؛ وهي لغة بني الحارث بن كعب، وقبائل أخر، وأنكرها المبرد، وهو محجوج بنقل الأئمة كالشاهد السابق والقراءة القرآنية.[9]

---

[1] يُنظر: التذييل والتكميل: 238/1، وتخليص الشّواهد: 78. شرح التسهيل: 62/1.

[2] يُنظر: شرح المفصّل: 141/4، وابن النّاظم: 50، والتّصريح 78/1، والهمع : 165/1.

[3] انظر : التسهيل : 12 ، شرح ابن عقيل : 1/ 68 .

[4] يُنظر: معاني القرآن للفرّاء :184/2، وسرّ صناعة الإعراب: 704/2، وشرح شذور الذهب: 48.

[5] يُنظر هذا البيتُ في: الأصمعيّات :246، ومعاني القرآن للفرّاء: 184/2، وسرّ صناعة الإعراب: 704/2.

[6] اللمحة في شرح الملحة : 1/ 193 .

[7] ديوان شعر المتلمس الضبعي : 34، الأصمعيات ، الأصمعي : 246. الحماسة البصريّة : 137/1.

[8] انظر : السّبعة في القراءات: 419، والحجّة في القراءات السّبع: 242، والمهذّب في القراءات العشر: 20/2.

[9] شرح الاشموني لالفيه ابن مالك المؤلف : الأُشْمُوني:1/ 58 .

3 ـ اللغات في الأسماء الستة:

وقد ندر في بعض اللّغات نقص (أبٍ وأخٍ كحمٍ)؛ فمن ذلك قولُ الشّاعر:

بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ في الكَرَمْ وَمَنْ يُشابِهُ أَبَهُ فَما ظَلَمْ

وفيها لغة ثالثة: القَصْرُ؛ وهي أشهر من لغة النّقص، كقول الرّاجز:

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي المَجْدِ غَايَتَاهَا[1]

ذكر النحويون أربع لغات في (أب) :

الأولى ؛ وهي أشهرها : حذف اللام ، والإعراب على العين مقطوع ، وبالحروف مضاف.

يعني أن (أبا، وأخا، وحما) تجري مجرى (ذو، وفم)، تعرب بالحروف، فترفع بالواو، وتنصب بالألف، وتجر بالياء، نحو: هذا أبوه وأخوه وحموها، ورأيت أباه وأخاه وحماها، ومررت بأبيه وأخيه وحميها ، وهذه هي اللغة المشهورة في هذه الثلاثة.

الثانية : اللغة المشتركة : أي أن يكون محذوف اللام مطلقاً ، أي : مضاف ومقطوع . فيكون كـ : يدٍ ، وتثنيته : أبانِ ، وجمعه : أبُونَ . وأشار المصنف بقوله: " وفي أب وتالييه يندر – إلى آخر البيت " إلى اللغتين الباقيتين في " أب " وتالييه – وهما (أخ، وحم) – فإحدى اللغتين النقص، وهو حذف الواو والألف والياء، والاعراب بالحركات الظاهرة على الباء والخاء والميم، نحو : هذا أبُه وأخُه وحمها، ورأيت أبَه وأخَه وحمَها، ومررت بأبِه وأخِه وحمِها ، فمن ذلك قولُ الشّاعر:

بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ في الكَرَمْ وَمَنْ يُشابِهُ أَبَهُ فَما ظَلَمْ

والشّاهد فيهما: (بأبه، ومن يشابِه أَبَهُ) حيث أعرب الشّاعر هاتين الكلمتين بالحركات الظّاهرة؛ فجرَّ الأولى بالكسرة الظّاهرة، ونصب الثّانية بالفتحة الظّاهرة؛ وهذا يجري على لغة النّقص.[2]

وهذه اللغة نادرة في (أب) كما أشار الشارح ابن الصايغ .

والثالثة : أن يكون مقصوراً مطلقاً كـ (عصى) ، وعزَيت إلى بلحارث ؛ فيقولون : هذا أباً ، ورأيتُ أباً. وهذا ما قصده ابن الصايغ في اللغة النادرة ، واللغة الأخرى في (أب) وتاليه أن يكون بالألف: رفعاً، ونصباً، وجراً، ونحو " هذا أباه وأخاه وحماها، ورأيت أباه وأخاه وحماها، ومررت بأباه وأخاه وحماها، وعليه قول الشاعر:

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي المَجْدِ غَايَتَاهَا

في هذا الشّاهد تعرب (أبا) بالحركات المقدرة على الألف على أيّ حال وردت رفعاً ونصباً وجراً، مُقَدَّرَةً عليها الحركاتُ جميعاً ، تقول : (هذا أباه وأخاه وحماها، ورأيت أباه وأخاه وحماها، ومررت بأباه وأخاه وحماها)، فعلامة الرفع والنصب والجر حركة مقدرة على الألف كما تقدر في المقصور، وهذه اللغة أشهر من النقص ، وهي لغة بلحارث بن كعب كما ذكر الجوهري[3].

---

[1] اللمحة في شرح الملحة : 1/ 168 .

[2] يُنظر هذا البيت في ملحقات الدّيوان: 182.: ابن النّاظم: 38، وأوضح المسالك: 32/1، وابن عقيل 52/1.

[3] شرح ابن عقيل: 50، 53، انظر صحاح الجوهري: مادة(علا) .

والقصر: هو التزام الألف مطلَقًا، وجعل الإعراب بالحركات المقدّرة على الألف؛ نحو (هذا أَبَاهُ) و(رأيت أباهُ) و (مررتُ بأباهُ) .[1] قال المُفضَّلُ : أنشدني أبو الغُولِ لبعضِ أهلِ اليمن:

أيُّ قَلُوصٍ رَاكِـبٍ تــرَاهَا طَارُوا عَلَيْهِنَّ فَشُلْ عَلَاهَا

واشْدُدْ بِمَثْنى حَقَبٍ حَقْوَاهَا نَـاجِيـَةً وَنَاجِيًا أبَـاهَـا

وأمّا (أباها) ، فيمكنُ أن يكون أرادَ (أبوها) فجاءَ به على لغةِ من قال : هذا أباكَ ، في وزنِ هذا قفاكَ، وكذا كان القياسُ. [2] .

<u>الرابعة :</u> أنَّ يكون مشدّد العين مُطلقاً مع حذف اللام كـ : هذا أبُّكَ [3].

4 ـ بناء اسم العلم على وزن (فَعَالِ) :

بيّن ابن الصايغ أنّ منه ما عُدِل عن (فَاعِلَةٍ) ، كـ (حَذَامِ) و (قَطَامِ) و (رَقَاشِ) و (غَلاَبِ) ؛ وهذا الضّرْب فيه خلاف؛ أمّا أهل الحجاز، فيستعملونه مبنيًّا على الكسر، وعليه قوله:[4]

إِذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ

والشّاهدُ فيه: (حَذَامِ) حيث جاء هذا الاسم مبنيًّا على الكسر على لغة الحجازيّين. وبنو تميم يجرون هذا بوُجوه الإعراب، ولا يرون صرفه؛ تقول: جَاءَتْ حَذَامُ، وقَطَامُ، ورَقَاشُ؛ بالضّمّ في الرّفع، وبالفتح في الجرّ، والنّصب؛ للعدل والعَلَميّة.

فإنْ كان هذا النّوع آخِرُه راء، فإنّ الكلّ قد أجمعوا على بنائه؛ وذلك قولُهم: (حَضَارِ) في اسم كوكب، و(سَفَارِ) في اسم ماءٍ. وإنّما وافق بنو تميم أهلَ الحجاز على بناء مثل هذا؛ لأنّ من مذهب بني تميم الإمالة، والرّاء المضمومة والمفتوحة تمنع الإمالة5؛ فلو أُعرب ولم يُصرف لم يكن طريقٌ إلى إمالته، فجنحوا1 إلى لغة غيرهم، فكسروا الرّاء لتصحّ الإمالة؛ فهذه العلّة الّتي لأجلها وقع الإجماع .[5]

حكى هذا الخلاف في (رقاشِ وغَلابِ) سيبويه، والمبرّد، وابن سيده، والزّمخشريّ، وابن الشّجريّ، وغيرهم.[6]

وقد أورد أبو زيدٍ هذه المسألة في النوادر بقوله: وقالَ غَامَانُ بنُ كعبِ بن عمرِو بنِ سعدٍ وهو جاهليٌّ . قال أبو العبَّاسِ عامانُ بالعينِ غيرَ معجمةٍ : [7]

---

[1] يُنظر: توضيح المقاصد :75/1، وابن عقيل: 52/1، والتّصريح :65/1.

[2] النوادر : 258 ـ 259 . اللسان : مادة (علا) .

[3] ينظر: الخصائص :339/1 ، 345 ، الفسر : 153/1–154 ، أمالي ابن الشجري : 44/1–45 ، الإنصاف : 18/1–19 ، ابن يعيش : 53/1 ، 36/3–37 ، ارتشاف الضرب : 417/1 .

[4] هذا بيتٌ لِلُجَيْم بن صَعْب، أو دَيْسَم بن طارق. يُنظر: الكامل: 591/2، والخصائص: 178/2، وأمالي ابن الشّجريّ: 360/2، وشرح المفصّل: 64/4، واللّسان (رقش) 306/6.

[5] اللمحة في شرح الملحة : 2/ 916 .

[6] يُنظر: الكتاب: 277/3، 278، والمقتضب: 373/3، وأمالي ابن الشّجريّ 360/2، وشرح المفصّل 64/4 .

[7] تاج العروس : (أبق) . تأبَّق الشَّيْء: إذا أَنْكَرَه قالَ ابن فارِس: قالَ بَعْضُهم: يُقالُ للرَّجُلِ: إنَّ فيكَ كَذا، فيَقول: أَمَا واللهِ مَا أَتَأَبَّقُ، أَي: مَا أَنْكِرُ، ويُقال: يَا ابنَ فُلانَةَ، فيقولُ: مَا أَتَأَبَّقُ مِنْها، أَي: مَا أَنْكِرُها .

أَلَا قالتْ بَهَانِ ولمْ تأبَقْ نَعِمْتَ ولا يَليطُ بكَ النَّعيمْ

بَهانِ : اسمُ امرأةٍ مثلُ حذامِ. قال أبو حاتمٍ سألتُ الأصمعيَّ عن (تأبَقَ) فقال : لا أعرفهُ وأنشدني عن أبي عمرِ بنِ العلاءِ : [1]

ألا قالَتْ حَذامِ وجارَتَاها

قال أبو الحسنِ : هذه روايةُ الأصمعيَّ لا نظر فيها ، وهي الصَّوابُ وأُخبِرتُ عن ابن الأعرابيّ أنَّ (بهانِ) أُخذَ من (بَهنَانةٍ) وهي العظيمةُ الخلق الناعمتهُ ، وليسَ كلُّ ما حذفَ منهُ شيءٌ يجبُ أن يبنى، وكلّ ما بُني من هذا الباب فهو معدولٌ عن (فاعلةٍ) ومعناها مفهومٌ ألَا ترى أنَّ (حَذَامِ) معدولٌ من (حَاذمةٍ) وحاذمةُ مفهومةُ المعنى وكذلك ما كان مثلها من المعدولاتِ فـ(بَهَانِ) معدولٌ من (باهنةٍ)، وهي أن تصيرَ بهنانةً ، فهذا الوجه الذي لايكون غيره ، وإن لم يلخّصه ابن الأعرابي . [2]

ما كان على وزن (فَعَالِ) علَماً لمؤنثٍ، كـ(حذامِ وقَطامِ ورَقاش) فأهلُ الحجازِ يبنونه على الكسر في أحواله جميعها ، فيقولون : (قالت حَذامِ، وسمعتُ حَذامِ، ووعَيتُ قولَ حَذامِ). ومنه قول الشاعر :

إذا قالَتْ حَذامِ فَصدِّقوها فإنَّ القوْلَ ما قالتْ حَذامِ

وبنو تَميم يمنعونه من الصَّرفِ للعميّة والتأنيث، فيقولون : (قالت حذامُ ، وسمعتُ حذامَ، ووَعَيتُ قول حذامَ) .

ومن العلماء من يمنعه للعلمية والعدل، بكون هذه الأسماء معدولة عن (حاذمة ، وفاطمة وراقشة) . ومنعها للعلمية والتأنيث أولى . [3]

فإن كانت صيغة (فَعَالِ) مختومة بالراء مثل: (وَبارِ) علم قبيلة عربية، و(ظَفارِ) علم بلد يمني، و(سَفارِ) علم بئر معينة ،فأكثر التميميين يبنيه على الكسر في كلّ الحالات، نحو: "وبارِ" قبيلة عربية على حدود اليمن – أفنى الزمان "وبارِ" القديمة– لم يبق من "وبارِ" القديمة إلا الأطلال. فكلمة: "وبار" في الأمثلة السالفة مبنية على الكسر في محل رفع، أو نصب، أو جر، على حسب الجملة، ومثلها: "ظفار، وسفار"، ونظائرهما .

أمّا الحجازيون فيبنون ذلك كلّه على الكسر، سواء أكان "فَعَالِ" علماً مؤنثاً مختوماً بالراء أم غير مختوم وزن "فَعَالِ" المعدول خمسة أنواع، علم مؤنث، كحذام. واسم فعل أمر؛ كنزال. ومصدراً كـ(حماد) المعدول عن: المحمدة "بكسر الميم الثانية وفتحها" وحال مثل كلمة: "بداد" في قولهم: الخيل تعدو في الصعيد "بداد"، وصفه، إما مسموعة جارية مجرى الأعلام من ناحية إحلالها محل الاسم، واستعمالها غير تابعة لموصوف؛ نحو: "حلاق" للمنية، وهو معدول عن "حالقة" وإما صفة ملازمة للنداء في ذم الأنثى، نحو: يا لكاع – يا فساق – يا خباث. وهو معدول عن المشتق؛ تريد: يا لاكعة ، يا فاسقة، يا خبيثة .

---

[1] صدر بيت عجزه في تاج العروس (أبق) : نَعِمْت وَلَا يَلِيطُ بكَ النَّعِيمُ

[2] النوادر : 175 ـ 176 .

[3] ينظر : جامع الدروس العربية، الغلاييني : 320 .

فهذه خمسة أنواع كلها مبنية على الكسر، معدولة عن مؤنث. فإن صارت علما لمذكر جاز إعرابها مع منعها من الصرف –وهذا هو الأغلب– وجاز إعرابها مع تنوينها، ولا يصح البناء في الحالتين. وإن صارت علماً لمؤنث جرى عليه ما سبق تفصيله عن التميميين والحجازيين. [1] .

وواضح من قول أبي زيد على مذهب الحجازيين أنّ(حَذَامِ) اسم مبني على الكسر؛لأنّها وقعت فاعلاً على وزن(فَعَالِ)، ولو كانت ممنوعة من الصّرف لقال:(حَذَامُ) وإن كانت معدولة من (حازمة) .

5 ـ الإدغام وفكه في أمر الفعل المضعّف:

أوضح ابن الصّايغ أنّه يجوز في الفعل المضعّف فك التضعيف وإبقاؤه ، وفيه لغات ، بقوله : وإنْ أمرت من فِعْلٍ مُضاعَفٍ لمذكّر كـ (شُدَّ) و(غُضّ) فلك فيه وجهان: فَكُّ التّضعيف ؛ تقول: (اشْدُدْ) و(اغْضُضْ) بسكون آخره. وإبقاؤه على تشديده؛ فتقول: (غُضَّ البصرَ)، وفي آخره وُجوهٌ:

الأَوّل: كسره لالتقاء السّاكنين كما تقدّم.

الثّاني: إتباع حركة ما قَبْلَهُ – وهي الضّمّ –، فتقول: (غُضُّ البَصَر) .

الثّالث: الفتحة طلبًا للخِفّة؛ فتقول: (غُضَّ) ؛ وعلى هذه اللغة يُنْشَد بيتُ جرير:[2]

فَغُضَّ الطّرْفَ إنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ فَلاَ كَعْبًا بَلَغْتَ وَلاَ كِلاَبَا

وهذا الفعلُ يُضمُّ أوّله إذا كان من مُتَعَدٍّ، ويُكْسَرُ إذا كان من لازمٍ؛ فتقول: (فِرَّ من الفِتْنَة)، قال الله تعالى: {فَفِرُّوا إِلَى اللهِ}(الذاريات:50)؛ وهذا إذا كان لِمُفْرَدٍ مُذكّرٍ يُكْسَر آخِرُهُ ويُفتح ولا يُضمُّ.[3]

إنّ مسألة فكّ التضعيف لغة أهل الحجاز، وبها جاء القرآن غالبًا، والإدغام هو لغة تميم. [4]

يجوز في أمر المضاعف المدغم إذا كان مضموم العين في المضارع ثلاثة أوجه:

الأول : فتح اللاّم؛ لأنّ الفتح أخفّ الحركات. والتزم أكثرهم بالكسر قبل ساكن فقالوا: "رُدِّ القوم" بالكسر؛ لأنها حركة التقاء الساكنين في الأصل، ومنهم من فتح، وهم بنو أسد. [5]

الثاني: كسرها؛ لأنّ الكسر هو الأصل في التّخلّص من السّاكنين. مطلقًا نحو رُدِّ وفِرّ وعَضِّ، وهي لغة كعب ونمير.[6]

الثالث: ضمّها (بإتباع اللاّم للعين في حركتها)، تقول في: (عَدَّ) : (عُدُّ) و (عُدَّ) و (عُدِّ) ؛ وهذه لغة تميم؛ وأهل الحجاز يُظهرون التّضعيف في الأمر يقولون: (امْرُرْ بنا) و (اعدُدْ كذا) .

وإذا كان المضارع مفتوح العين أو مكسورها يجوز فيه وجهان:

---

[1] ينظر: النحو الوافي : 4 / 259 ـ 261 .

[2] شرح ديوان جرير : 61 .

[3] اللمحة في شرح الملحة : 1/ 138 .

[4] يُنظر: كتاب توضيح المقاصد ، ابن أم قاسم المرادي: 3/ 548 ، شرح الكافية الشّافية: 4 /2190.

[5] توضيح المقاصد ،ابن أم قاسم المرادي: 549/3.

[6] المصدر نفسه : 550/3.

فتح اللاّم، وكسرها؛ وكذا الأمر منها: تقول في (عَضَّ) : (عضَّ) – بفتح الضّاد –، و(عَضِّ) – بكسرها على أصل الحركة عند التقاء السّاكنين –؛ وتقول في (فَرَّ) : (فِرِّ) و (فِرَّ) .[1]

6 ـ لغة (أكلوني البراغيث) :

ذكر ابن الصّايغ أنّه لا يسند الفعل المتصل بضمير الفاعل إلى فاعله الظاهر، فلا يقال: (ذَهَبَا الزّيدان) ولا (ذهبوا القوم) ؛ لامتناع عَوْد الضّمير على غير ذي ضميرٍ، ولا يقع ذلك إلاَّ إذا تَأَخَّر الفعل عن الاسم، كقولك: (زَيْدٌ ذَهَبَ) و (الزَّيدان ذَهَبَا) و (الرّجال ذهبوا) ؛ فضمير الفاعل مُسْتَتِرٌ في هذه الأفعال؛ لأنَّ الفعل لا يخلو من فَاعلٍ إمَّا ظاهرًا، و إمّا مُضْمَرًا.[2]

يُفرد الفعلُ مع الفاعل أكانَ مفرداً أم مثنىً أم جمعاً ؛ هذه هي القاعدة الموضوعة ، والرتبة المحفوظة ؛ وقد جاء ما خالف ذلك ؛فأطلقوا عليه لغة :أكلوني البراغيث لأن عرباً نطقوا بها. لغة عزيت إلى طيء ، وأزد شنوءة ، وبلحارث ، وذكر السيرافي فيها ثلاثة : تخريجات ؛ إحداها: ما قاله سيبويه أن الواو علامة تؤذن بالجماعة وليست ضميراً ، الثاني : أن تكون البراغيث : مبتدأ، و: أكلوني جملة في محل رفع خبراً مقدماً ، والثالث : أن تكون الواو في : أكلوني ضميراً على شريطة التفسير، و: البراغيث بدل منه كقولك: ضربوني وضربت قومُك فتضمر قبل الذكر، والوجه أن يقال : أكلَتْني البراغيثُ. [3]

خاتمة:

نصل إلى خاتمة نبيّن فيها استشهاد ابن الصايغ باللغات في شرحه على الملحة، ، لنصل إلى تبيان منزلة ابن الصايغ في تاريخنا اللغوي ، وما له وما عليه، ولنضعه في المكان الذي يستحق . وعلى هذا فقد توصل البحث إلى مجموعة نتائج نستهلها بما يأتي :

1- لشرح ابن الصايغ الملحة قيمة علمية كبيرة بين الشروح ، فهو من الشراح الذين استقصوا كثيراً من الشواهد التي تؤكد تيسير النحو وتبسيطه، وشرحه بطريقة سهلة قريبة إلى الأذهان.

2- استمد ابن الصايغ مادته في اللغات من كتب نحوية وتفسيرية كثيرة .

[1] يُنظر: الكتاب: 530/3 – 533، والمقتضب: 184/1، وشرح المفصّل: 127/9، والممتع: 656/2 . 659.

[2] اللمحة في شرح الملحة : 311/1 .

[3] انظر : الكتاب : 40/2، أمالي ابن الشجري : 200/1–203، الضرائر للقيرواني : 131–132، شرح ابن عقيل : 79/2 – 85 .

3- اعتمد ابن الصايغ في شرحه اعتماداً واضحاً على ملحة الإعراب للحريري : الفسر مادة ومنهجاً - وأفاد منه فوائد جُلّى ، فقلما يجد الباحث فيه ورقة تخلو من أثر الحريري ، وبخاصة لجهة الأعاريب ، والآراء النحوية، والقراءات القرآنية، واللغات ، وما أخذه منه بغير عزوٍ أكثر مما نقله منه مصرحاً به.

4- حوى شرح ابن الصايغ كثيراً من الظواهر النحوية، والأعاريب فيما يخصّ استشهاده باللغات، التي جرت على مذاهب سابقيه من النحاة واللغويين ، فتجده تارة على مذهب الجمهور، وتارة على مذهب البصريين، وبقلة نادرة على مذهب الكوفيين، أو مذهب هذا النحوي أو ذاك .

5- بنى ابن الصايغ شرحه على آراء من سبقه كسيبويه والمبرد وابن السراج والكسائي والفراء، وغيرهم.

6- ركن ابن الصايغ في غير موضع من شرحه إلى ما روي عن العرب من منثور كلامهم ولغاتهم ؛ تقويةً لما وجه عليه رأيه تمثيلاً وتنظيراً . وغالب تلك اللغات مما رواه المتقدمون .

7- إن ما انفرد به ابن الصايغ من أقوال وأعاريب وروايات في أثناء استشهاد باللغات، هي آراء من سبقه من النحاة، وهي موجودة في كتب اللغة والنحو والتفسير .

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

1. ارتشاف الضّرب من لسان العرب، لأبي حيّان الأندلسي، تحقيق وتعليق الدّكتور مصطفى أحمد النّمّاس، مطبعة المدنيّ، القاهرة، ط (1) 1404هـ.
2. الأصمعيّات، للأصمعيّ تحقيق أحمد شاكر وعبد السّلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط (5) 1979م.
3. الأصول في النّحو، لابن السّرّاج، تحقيق الدّكتور عبد الحسين الفتليّ، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط (3) 1408هـ.
4. الاقتراح في علم أصول النحو ،للسيوطي ، تصحيح : عبد الرحمن بن يحيى اليماني ، سعيد بن عبد الله العمودي ، أحمد بن محمد اليمني ، منشورات دار المعارف ، سورية ، حلب ، ط2 ، 1359 .
5. أمالي ابن الشجري ، لابن الشجري ، تحقيق ودراسة ، د . محمود الطناحي ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط1 ، 1413-1992 .
6. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين والبصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري، بعناية محمّد محي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا وبيروت، 1407هـ.
7. أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، لابن هشام، بعناية محمّد محيّ الدّين عبد الحميد، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، ط (6) 1980م.

8. تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد مرتضى الحسيني الزَّبيدي، تحقيق: جماعة من المختصين، من إصدارات: وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت – المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت، أعوام النشر: (١٣٨٥ – ١٤٢٢ هـ) = (١٩٦٥ – ٢٠٠١ م) وصَوّرتْ أجزاءً منه: دار الهداية، ودار إحياء التراث وغيرهما.
9. التذييل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، مصوّرة الدّكتور حسّان الغنيمان، والأصل في دار الكتب المصرية، تحت رقم 6016/هـ.
10. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، تحقيق الدّكتور عبد الرحمن عليّ سليمان، مكتبة الكلّيات الأزهرية، القاهرة، ط (1) 1975م.
11. جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، المكتبة العصرية، ط28، بيروت.
12. الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، تصحيح أحمد عبد العليم البردوني ط1372،2–1952.
13. الجنى الدّاني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق الدّكتور فخر الدّين قباوة ومحمّد نديم فاضل، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط (1) 1413هـ.
14. جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، لعلاء الدّين عليّ الإربلي، صنعة الدّكتور إميل بديع يعقوب، دار النّفائس، بيروت، ط (1) 1412هـ.
15. الحجّة للقراء السبعة، لأبي عليّ الفارسي، تحقيق بدر الدّين قهوجي وبشير جويجاني، دار المأمون، دمشق، ط (1) 1404هـ.
16. حروف المعاني، للزّجّاجي، تحقيق الدّكتور عليّ توفيق الحمد، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ودار الأمل، الأردن، ط (2) 1406هـ.
17. الحماسة البصرية، لصدر الدّين البصري، تحقيق الدّكتور مختار الدين أحمد، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدّكن، الهند، ط (1) 1383هـ.
18. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، من 1403هـ إلى 1409هـ.
19. الخصائص، ابن جنّي، تحقيق محمّد عليّ النّجّار،عالم الكتب بيروت، ط (3) 1403هـ.
20. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، أبو العباس، شهاب الدين، المعروف بالسمين الحلبي ، تحقيق : الدكتور أحمد محمد الخراط ، دار القلم، دمشق .
21. درّة الغواص في أوهام الخواصّ، للحريري، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، 1975م.
22. ديوان أبي الطيب المتنبي ، بشرح أبي البقاء العكبري ، المسمى بالتبيان في شرح الديوان، ضبطه وصححه ووضع فهارسه : مصطفى السقا ، إبراهيم الأبياري ، عبد الحفيظ شلبي ، دار المعرفة ، بيروت . لبنان .

23. ديوان العجّاج بشرح الأصمعي، تحقيق الدّكتور عزّة حسن، دار الشرق العربي، بيروت وحلب، 1416هـ.
24. ديوان القطاميّ، تحقيق إبراهيم السّامرائي وأحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت، 1960م.
25. ديوان المتلمّس، تحقيق حسن كامل الصّيرفي، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، 1390هـ.
26. ديوان جرير بشرح ابن حبيب، تحقيق الدّكتور نعمان طه، دار المعارف، القاهرة ، ط3 1986م.
27. ديوان حميد بن ثور الهلالي، صنعة عبد العزيز الميمني، الدّار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1384هـ. (نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب سنة 1371هـ.
28. ديوان المتلمّس، تحقيق حسن كامل الصّيرفي، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، 1390هـ.
29. رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي، تحقيق الدّكتور أحمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، ط (2) 1405هـ.
30. السّبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق الدّكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط (3) 1988م.
31. سرّ صناعة الإعراب، ابن حنّي، تحقيق الدّكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1 1405هـ.
32. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ط16-1394-1974 .
33. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، (د. ت).
34. شرح الألفية، ابن الناظم، تحقيق الدّكتور عبد الحميد السيّد، دار الجيل، بيروت،(د. ت).
35. شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيّد والدّكتور محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط (1) 1410هـ.
36. شرح المفصّل، لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، (د. ت) .
37. شرح ديوان أبي الطيب المتنبي لأبي العلاء المعري المسمى بـ (معجز أحمد) ، تحقيق ودراسة د .عبد المجيد دياب، دار المعارف بمصر، القاهرة ، ط2 ،1413-1992 .
38. شعر عمرو بن أحمد الباهلي، تحقيق الدكتور حسين عطوان، مجمع اللّغة العربية، دمشق، (د. ت) .
39. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ)،تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م
40. ضرائر الشعر، كتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة ، للقزاز القيرواني ، تحقيق وشرح ودراسة د. محمد زغلول سلام ، د. محمد مصطفى هدارة ، منشورات منشأة المعارف بالاسكندرية .
41. ضرائر الشعر، لابن عصفور، تحقيق السّيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر، بيروت ط (1) 1980م.
42. طبقات فحول الشعراء، ابن سلاّم، قرأه وشرحه محمود شاكر، مطبعة المدنيّ، القاهرة، 1394هـ.
43. الفَسْر، شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي، ت، د. رضا رجب، دار الينابيع، دمشق، ط2001،4 .

44. العباب الزاخر واللباب الفاخر، الحسن بن محمد بن الحسن الصنعاني ، تحقيق : فير محمد حسن المخدومي، الناشر : مركز البحوث والتواصل المعرفي – السعودية.
45. الكامل، للمبرّد، تحقيق الدّكتور محمّد الدّاليّ، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط(2) 1413هـ.
46. الكتاب، لسيبويه، تحقيق عبد السّلام هارون مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (3) 1408هـ.
47. الكشكول، محمد بن حسين بن عبد الصمد الحارثي العاملي الهمذاني، بهاء الدين (ت ١٠٣١هـ) ، المحقق: محمد عبد الكريم النمري ،الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، ط1، ١٩٩٨م.
48. لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت، ط (1) 1410هـ.
49. اللمحة في شرح الملحة، المؤلف: محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (المتوفى: 720هـ)،المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي ،الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1424هـ/2004م.
50. مجالس ثعلب، تحقيق عبد السّلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط (5) 1987م.
51. معاني الحروف، للرّمّاني، تحقيق الدّكتور عبد الفتّاح شلبي، مكتبة الطّالب الجامعي، مكّة المكرّمة، ط (2) 1407هـ.
52. معاني القرآن، للفراء، تحقيق محمّد عليّ النّجار وأحمد نجاتي،الدّار المصرية للّتأليف والترجمة، القاهرة.
53. مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق الدّكتور مازن المبارك ومحمّد عليّ حمد الله، دار الفكر، بيروت ط (5) 1979م.
54. الممتع في التصريف، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق الدّكتور فخر الدّين قباوة، دار المعرفة، بيروت، ط (1) 1407هـ.
55. المهذّب في القراءات العشر، للدّكتور محمّد سالم محيسن، مكتبة الكليّات الأزهرية، مصر، ط21389هـ.
56. النحو الوافي: عباس حسن، دار المعارف بمصر، القاهرة، 1964.
57. النّوادر في اللّغة،أبو زيد الأنصاري، تحقيق سعيد الشّرتوني،دار الكتاب العربي، بيروت، ط2 1387هـ.
58. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسّيوطي، تحقيق الدّكتور،عبد العال سالم مكرّم، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط (2) 1407هـ.

Ibn Al-Sayegh cited linguistics on grammatical devices and research in his book Al-Lalha fi Sharh Al-Malha

*Dr. Ibrahim Al-Babb
*Dr .Giyat Babu
* Mounir Khalaf

Abstract

In this research, we are trying to study Ibn al-Sayegh's citation of languages to grammatical phenomena in research and tools. He cited more than quoting languages to establish a grammatical rule according to the grammarians' doctrine. We found him quoting some of what he had found on the languages of Arabic. We see him sometimes attributing the language, and at other times leaving it without attribution. We tried as much as possible to attribute the languages to their Arab owners, and what we were unable to attribute; Because the grammarians were content with saying, "The ".Arabs said.

These languages came from the eloquent Arabs, whose language is cited as evidence. We tried to study grammatical, linguistic, morphological, and reading phenomena in a comprehensive scientific study, but some of them were weak in use. They included only a few verses that could not be relied upon, and made them. a general rule. The few rare languages, in our opinion, enrich the rules of Arabic, branching out from them sub-rules that can be added to. Arabic grammar.

Keywords: Languages, grammar, witness, Arabs.

*Professor in the Department of Arabic Language, Tishreen University, Latakia, Syria.
*Teacher in the Department of Arabic Language, Tishreen University, Latakia, Syria.
*PhD student, Tishreen University, Latakia, Syria.